تاريخ صِناعة الجلود في بغداد حتّى عام 1964

د. محمد لطف الله عيسى
كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد – العراق
mohamadlatif1133@gmail.com

التقديم: 2021/9/12 **القبول:** 2021/10/17 **النشر:** 2022/12/15
Doi: https://doi.org/10.36473/ujhss.v61i4.1750

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

المُلخص:

صناعة الجلود في العراق عموماً، وبغداد خصوصاً، من الصِّناعات المُهِمَّة في تاريخ العراق الحديث, إذ ظهرت بوادرها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اِعتماداً على الآلة الميكانيكية، بجهودٍ فردية من بعض الولاة في بغداد، ولاسِيَّما نامق باشا، ومدحت باشا، بهدف النهوض بالصناعة المحلِّيّة. وفي هذا السياق؛ مرَّت صناعة الجلود بتطوّراتٍ مُهِمّة بعد قيام الحُكم الوطني وحكوماته المُتعاقِبة التي شجّعتها بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، ما أسهم في اِنتشارها على نحوٍ سريع وفي وقتٍ قياسي. وتوصلت الدراسة الى اِحتلّال صناعة الجلود في بغداد مركزاً مُهماً في الصِّناعة التحويلية في العراق, ما عكس الأهمِّيَّة الفاعلة للاقتصاد العراقي آنذاك. وأن غالبية من أنشأ المعامل والمصانع من التجّار والمستثمرين إبان مرحلة نهوض الصِّناعة الوطنية, لم يُراعوا الجودة أو الاِهتمام بتِلكَ المعامل, إذ كان الربح غايتهم الأساسية. واخيرا لم تكن الحكومات المُتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري يعنون في مسألة التخطيط والتنظيم بشأن تأسيس معامل الجلود, إذ كانت أغلبها عشوائية وغير مُنظَّمة, فضلاً عن عدم وضع سجل أو جرد خاص بعدد معامل الجلود. وعليه لم تُدرج عدد من صناعات الجلود في قائمة المصانع المُعتمدة, في الوقت الذي زعم البعض بأنَّ مُنتجاتهم صادرة من معامل أو شركات, على أن الحقيقة لا تتعدى كونها (دُكّاناً).

الكلمات المُفتاحيّة: صناعة، الجلود، بغداد

المقدمة

يتصدى البحث إلى مدى مواصلة القائمين على إدارة الصناعة العراقية في دعم الصِّناعات الجلديّة, وتشجيع المعامل الحُكوميّة والخاصّة على زيادة الإنتاج السنوي بما يحقّق الاكتفاء الذاتي, وزيادة حجم الصادرات. وتكمن أهميَّة الدِّراسة في استبيان أبعاد إسهام السِّياسات الحُكوميّة في تشجيع صناعة المنتوج الوطني واستقطاب الأيدي العاملة وتلاؤمها مع واقع الصِّناعات آنذاك, والجدير بالذكر أنَّ الباحِث

ارتأى أنْ تنتهي حدود المُدَّة الزمنيَّة للدراسة حتى صدور القانون رقم (99) في 14 تموز 1964, القاضي تأميم بعض الشركات والمنشآت إلى الدولة.

على إنَّ آليَّات تطبيق السياسات الحُكوميّة في تشجيع المنتوج الوطني للصناعات الجلديّة طالما تأثرت بطبيعة تغيّر نظام الحُكم, وتعزيزاً لِهذهِ الفرضيَّة يطرح البحث الأسئِلة الآتية:

- ما موقف الحكومات العراقية المُتعاقِبة في انتشار الصِّناعات الجلدية وتطوّرها ؟
- ما حُدود تأثير البرجوازيين العراقيين في تأسيس الصِّناعات الحديثة, ولا سِيَّما الجلدية؟
- هل اقتصرت الصِّناعات الجلديّة على القطّاع الخاص (الأهلي) أم أن هناك صناعات حكومية, وما هي تلك الصِّناعات, وما دور الحُكومات فيها؟
- إلى أيَّ مدى أسهمت الصِّناعات الجلديّة في دعم الاقتصاد الوطني؟

تطلَّبت طبيعة مُعالجة موضوع الدِّراسة, اعتماد الباحِث المنهج الإشكالي في توظيف المادَّة التَّاريخيَّة على أنْ يتوافق مع هيكلة توزيع موضوعات الدِّراسة, كما حاول الباحِث تضمين الدِّراسة خطوات المنهج الوصفي والاستقصائي.

وزِّع البحث على أربعة محاور مُعزّزة بالإستنتاجات, إذ تناول الأوَّل: توطِئة تاريخية عن تطوّر صناعة الجلود في بغداد, في حين خُصِّصَ الثاني إلى: تأسيس المعامل الجلديّة الحديثة, وكرَّسَ الثالث لإستبيان: صناعة الأحذية في بغداد, وتصدَّى الرابع إلى: شركة باتا لصناعة الأحذية.

المِحْوَر الأوَّل: توطِئة تاريخية عن تطوّر صناعة الجلود في بغداد:

عُدّت صناعة الجلود من الفنون القديمة في تاريخ بلاد وادي الرافدين, إذ أُستُخدِمت الجلود لأغراضٍ مُتعدِّدة وفي مُختلف مجالات الحياة, أهمها: عملُ الأحذية, وقُربة الماء, وحقائب الأطبّاء والحلاقين, وأغمدة الخناجر والسَّكاكين, والخوذ الحربية, وسروج الخيل, وفي صناعة الملابس, وغيرها الكثير, وتمرُّ عملية صِناعة الجلود بالمراحل الآتية: (كجة جي, 2002 أ., ص. ص. 69 ـ 70) (Keja ji, 2002a., p.p. 69 - 70).

تجرى الدِّباغة على وفق مراحل تبدأ بسلخ الجلد, ومعالجته, وتنظيفه, وإزالة الشعر منه, ثُمَّ دبغه، وذلك وفق طرق عِدَّة منها: بواسطة التزيُّن، الأملاح المعدنية، العفص (ثمرة غنية بمادة التانين الدابغة). وتذهب عدد من المصادر إلى أن صناعة الجلود نشأت مُنذُ أجيال طويلة, إذ غُلب عليها طابع العمل اليدوي الشاق, واِعتماد الطُّرق البُدائيّة, واِستعمال مواد الدِّباغة البسيطة المُستخلصة من النباتات، ولا سِيَّما (أشجار البلوط, والشوكران, والكروم, والسنديان)، وجرى ذلك في ظل ظروف عمل صعبة, لم تتوفر فيها أبسط الشروط الصِّحيّة. واِقتصرت مِهنة الدِّباغة على نِطاقٍ ضيّق مُحاط بالكتمان, يتوارثها الأبناء عن الآباء, ولعلَّ طبيعة هذه الصِّناعة وطُرق العمل المعقَّدة التي ميّزتها عن باقي الصِّناعات هي التي أثَّرت فيها (اللجنة التنفيذية في المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية, د.ت., ص. 7) (The Executive Committee of the General Organization for Chemical Industries, N.D., p. 7).

على الرغم من اِعتمادها الأساليب القديمة، تُعَدُّ دباغة الجلود من الصِّناعات العراقية المُهِمّة, إذ إنها انتشرت في مناطق مُتعددة من العراق, ولاسيما الموصل, الحلة, الناصرية, النجف, البصرة, ومنطقتي الأعظميّة والكاظميّة في بغداد. و عُدّتُ الأخيرة واحدة من أهم مراكز صناعة دباغة الجلود, إذ وجِدَ فيها عدد كبير من محلّات الدِّباغة وتحْديداً في الأعظمية والكاظميّة. وفي هذا الصَّدد؛ قُدِّرَ عدد معامل الدِّباغة في منطقة الأعظمية عام 1908 بنحو أربعين معمل بُدائي, أنتج نحو خمسة آلاف قُطعة من الجلد أسبوعياً (الشلال, 2009, ص. 92 ـ 107) (Shalal, 2009, p.p. 92-10) , إلى جانب وجود مدابغ في الكاظمية بأعداد أقل بالمقارنة مع الأعظميّة, ومع إنَّ الجلد يُصنع بصفة أوَّلية, إلا أنَّه يجد سوقاً رائجة في أوربا بسبب نوعيّته المرغوبة. وتُصنع في باب المعظم (وسط بغداد) الأحذية الحمراء والصَّفراء التي يلبسُها العرب وسُكّان بغداد من الطبقات التي تشبثت بالقديم, كما يُصنع نوعٌ آخر من الأحذية النِّسائيّة تُسمّى (المشط) وهو حذاء أصفر طويل تلبسه النِّساء المُسِنّات (لوريمر, د.ت., ص. 994) (Lorimer, N.D., p. 994).

المِحْوَر الثاني: تأسيس المعامل الجلديّة الحديثة:

أسَّست الدولة العثمانية قُبيل الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) معملاً للسراجة في منطقة العباخانة في بغداد, لسد بعض مُتطلَّبات الجيش العُثماني من المُنتجات الجلديّة الضرورية (كجة جي, 2002 ب., ص. 57) (Keja ji, 2002 b., p. 57), ومُنذُ أواسط العشرينيات بدأت مُحاولات لتأسيس معمل للدباغة الحديثة, منها إنشاء مدبغة في الأعظمية عام 1926, وكان من أبرز المُساهمين فيها إسماعيل محمود شنشل, الذي كان يُعد من أبرز تُجّار الجلود يومئذ, إذ أدخلت المدبغة الطُّرق الحديثة لدباغة الجلود, بحيث أصبحَ من المُمكن تصدير هذه الجلود بعد دباغتها إلى الخارج دون أنْ تتعرّض إلى التلف, مع الحفاظ على نوعيَّتُها وجودتها, وقامت المدبغة على أساس إعداد الجلود لغرض التصدير, إلَّا أنَّ ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929, أدّت إلى إغلاق المدبغة (حنا, 1989, ص. 46) (Hanna, 1989, p. 46).

جرت مُحاولات عِدّة لتأسيس معمل للدباغة العصريّة في العراق, منها؛ استثمار أحد التُّجّار مقداراً من المال لشراء المكائِن والمُعدّات اللَّازِمة لإنشاء معمل عصري للدباغة, ولكنها فشلت؛ بسبب رداءة نوعيّة الجلود المتوفرة في البلاد حينها, ولعلَّ سبب رداءة النوعية تعود بالدرجة الأولى إلى سوء تربية الحيوانات, وبساطة أساليب الذبح والسَّلخ, وعليه فإنَّ صُنّاع الأحذية في العراق انصرفوا إلى استعمال الجلود المحليّة واعتمدوا على الجلود المستوردة من الهند, ولضمان نجاح صناعة الدِّباغة في العراق, فعليه الاِعتِماد على المستورد من الجلود الخام, إذ كان الكثير من أصحاب المعامل يدبغون الجلود العراقية دباغةً أوّليّة, ثُم يُرسِلونها إلى أوربا لإتمام دباغتها وصقلها وصبغها, وفي بعض الحالات كان على معامل الدِّباغة هذه أنْ تتحمّل أضرار التأخير والنفقات الإضافية التي تتطلبها هذه العملية, وفي ضوء الظروف المُقيّدة؛ فليس من الغرابة أنْ تكون معامل الدِّباغة قد مُنيت بالفشل في عام 1937, على إنَّ صناعة الجلود سجَّلت تقدُّماً إلى حدٍ في مُدّة الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945), عندما أصبح من المُتعذَّر الحُصول على الجلود

المدبوغة من أوربا أو الهند, وعليه فإنَّ قيود الحرب أصبحت نِعمة خافيه بالنسبة إلى معامل الدِّباغة, ذلك لأنَّ صُنّاع الأحذية اضطروا إلى استعمال الجلود المدبوغة محلّيّاً والحاجة دفعت إلى التَّحسين نظراً لأن صُنّاع الأحذية ولا سِيَّما الأجانب منهم سعوا لرفع نوعية الجلود المدبوغة (لانكلي, 1993, ص. 100) (Langley, 1993, p. 100).

من جهتهم أدخل الموفدون إلى خارج البلاد مشاريع عِدّة للدباغة الحديثة, إذ أنشأ علي صائب الخضري شركة مُساهمة عُرِفت باسم: شركة الاتحاد العراقي للدباغة والسراجة وعمل الأحذية المحدودة, في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات, زوِّدت بأحدث الآلات والمكائن, وهدفت إلى دباغة الجلود وتصنيعها, وأقامَ الخضري معرضاً في آذار عام 1930, عرض فيه مصنوعاته, على أثرها حصلت شركته إعفاءاً للمواد اللَّازِمة من رسوم الوارد الكُمركي, وأُنْشِئَ معملاً آخراً للدباغة لمالكه يوسف مسيح, الذي حصل أيضاً على إعفاء المواد الأوّلية من رسوم الوارد الكُمركي في 30 نيسان 1933 (الفهد, 2010, ص. 51) (Al-Fahd, 2010, p. 51).

لاقى معمل يوسف مسيح نجاحاً آنذاك, لكونه مُجهَّزاً بأحدث الآلات الميكانيكية اللَّازِمة لصناعة الدباغ, واِشتملت مصنوعاته على النعل والسَّختيان (جلد الماعز المدبوغ) تُضاهي أنفس المصنوعات الفرنسية, ويقوم هذا المعمل بجميع الأعمال الفنِّيّة المُختصّة بالدِّباغة كغسل الجلود, وتكليسها وتطهيرها بما يعلق به, من المواد الدهنيّة, وتنقيتها من الكلس, وتحميضها ونقعها في المحلولات الكيمياوية اللَّازِمة لإعطاء الجلد الليونة والمتانة وغير ذلك من العمليات المُتعدِّدة التي تقتضيها صناعة الدِّباغة, ومنتجات هذا المعمل تشمل الجلود الكبيرة السَّميكة التي تستعمل للنعل, والجلود الطريّة أو السَّختيان المستعمل للأجزاء العليا (الفرعات) من الأحذية من نوعي (الشعرو) و (البوكس), وقد حازت مصنوعاته إعجاب رجال الحكومة العراقية ورضاهم نظراً إلى متانتها, فقرَّرت وزارة الدفاع ومُديريّة الشُّرطة الإعتِماد على مُنتجات المعمل لتقديم الجلد اللازم لصنع الأحذية للجيش والشرطة (الدرة, 1968, ص. 168) (Al-Durra, 1968, p. 168).

تطورت صناعة دباغة الجلود ببطءٍ, إذ تأسست بعد الحرب العالمية الثانية ثلاث معامل جديدة, اثنان منها في الموصل, والثالث في بغداد, وعلى الرغم من توفر الثروة الحيوانية, إلَّا أنَّ إنتاجها لم يصل إلى المُستوى المطلوب, فقد وَرَدَ في تقرير أعدَّته لجنة صِناعة الأحذية التابعة لِإتحاد الصِّناعات العراقي تأكيداً واضحاً على هذه الحقيقة: "عدم استطاعة مصانع الدِّباغة الحالية من سد احتياجات مصانع الأحذية من الجلود لا من ناحية الكمّيّة ولا من حيث النوعيّة, وإنَّ المُنتج الكُلّي لمدابغ الجلود لا يسد في الحقيقة احتياج معملين من معامل الأحذية" (سلمان, 2009, ص. 147) (Salman, 2009, p. 147).

واستناداً إلى ذلك؛ ظلَّ الإستيراد مفتوحاً على مُصراعيه ولغاية عام 1950, ولذلك اِنصرف صناعة الأحذية المحلّية عن شراء الجلود المدبوغة في العراق, فبحلول عام 1950 صُدِرَ المرسوم الأول الذي مَنَعَ بموجبه اِستيراد بعض الأنواع من الجلود, وحدَّد استيراد أنواع أُخرى, وقد زادت صادرات الجلود الخام التي لم تُدبغ كاملاً أي (النصف مدبوغة) من (2189) طناً عام 1956 إلى (2600) طن عام 1958, مِمّا يُدلِّل على تصاعُد حركة تصدير الجلود, في حين تمَّ استيراد (785) طناً من الجلود المدبوغة وغير المدبوغة, كما

كان مُعدّل سعر الطن من الجلود المُصدرة يساوي (136) دينار, بينما بَلَغَ مُعدّل قيمة الطن المُستوردة (294) دينار, للسنوات 1956, 1957, 1958 (سلمان, 2009, ص. 148) (Salman, 2009, p. 148).

وفي عام 1944, تأسَّست شركة فردية أهلية لدباغة الجلود عُرِفت باسم: شركة الدِّباغة العراقية المحدودة, وأبرز مؤسِّسيها عبد الهادي الجلبي, ومحمد جواد جعفر, ونجيب الصابونجي, وانطوان داود مسيح, وتلقّت الشركة الدعم من الحكومة عن طريق المصرف الصِّناعي, إذ بلغ رأسمالها (50,000) ديناراً, ثم زيد المبلغ (150,000) دينار, وباشرت أعمالها عام 1945, فتعرَّضت للخسارة في سنواتها الأولى؛ بسبب التقلُّبات في أسعار الجلود المحلّيّة, وعلى إثر اِشتراك المصرف الصناعي فيها فقد تغيَّر اسمها إلى: شركة صناعة الجلود الوطنية المحدودة, في أيلول 1948, وحَصَلَ المُساهِمون القُدماء في الشركة الجديدة على أسهُم تُعادِل الأسهُم التي كانوا يحملونها في الشركة القديمة (حنا, 1989, ص. ص. 177 ـ 178) (Hanna, 1989, p.p. 177 - 178).

جدول (1) أسعار وكمّيات صادرات الجلود للسنوات ما بين (1864 ـ 1958).

ت	المُدّة الزمنيّة	الكمّيّة		السِّعر	
		مُقرَّبة إلى (100) طن	النسبة المئوية %	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية %
1	1871 ـ 1864	35	74,6	6,3	36,6
2	1879 ـ 1873	4	11,9	10	59
3	1887 ـ 1880	16	47,7	8,1	47,8
4	1895 ـ 1888	10	39,8	13	70,8
5	1903 ـ 1896	39	86,6	13,8	81,4
6	1911 ـ 1904	34	101,5	14,7	86,7
7	1913 ـ 1912	33	100	17	100
8	1925 ـ 1919	11	33,3	134,1	735,1
9	1933 ـ 1926	17	50,7	116,8	689,1
10	1939 ـ 1933	30	59,7	84,7	499,7
11	1945 ـ 1940	37	81,8	104,7	615,9
12	1951 ـ 1946	18	54,5	161,3	948,8
13	1958 ـ 1952	19	57,5	177,9	1046,5

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (حسن, 1965, ص. 111) (Hassan, 1965, p. 111).

جدول (2) حركة تصدير واستيراد الجلود في العراق (1956 ـ 1958).

ت	السنة	صادرات الجلود الخام ونصف المدبوغ		الاستيراد من الجلود المدبوغة وغير المدبوغة	
		الكمية بالطن	القيمة بالدينار	الكمية بالطن	القيمة بالدينار
1	1956	2189	324,873	362	104,995
2	1957	2692	357,205	764	225,197
3	1958	2600	336,853	785	231,637
4	المجموع	7481	1,018,931	1,911	561,829

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (الدرة, 1968, ص. 172) (Al-Durra, 1968, p. 172).

جدول (3) يبين تطوّر انتاج الجلود للأعوام (1958 ـ 1960).

السنة	جلد وجه (مليون قدم مربع)	زيادة %	جلد النعل بألف كيلو	زيادة %	جلد بِطانة مليون قدم مربع)	زيادة %
1958	3,0	-	426	-	0,358	-
1959	3,8	22	491	13,5	0,424	82
1960	5,2	75	681	60	0,564	57

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (الدرة, 1968, ص. 174) (Al-Durra, 1968, p. 174).

جدول (4)يبين تطوّر انتاج الجلود للأعوام (1960 ـ 1964).

السنة	جلد وجه (بالقدم المربع)	جلد نعل (كيلو)	جلد بطانة (بالقدم المربع)
1960	5,249,555	836,751	504,565
1961	5,238,132	1,013,205	765,473
1962	5,083,141	917,304	872,622
1963	4,948,043 م^2	824,562	741,294
1964	5,365,541 م^2	958,337	755,816

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (الدرة, 1968, ص. 174) (Al-Durra, 1968, p. 174).

المِحْوَر الثالث: صناعة الأحذية في بغداد:

كانت صناعة الأحذية من الصِّناعات البيتية التي وجِدت في العراق مُنذُ أقدم الأزمنة, التي خضع تطوّرها على مرِّ العصور ثُمَّ عند قيام الحُكُم الملكي عام 1921, حتى عام 1958, لتأثير المُنافسة الأجنبية ولتأثيرات السُوق المحلِّيّة, وقد جرت أوّل مُحاولة لتأسيس مشروع حديث لصناعة الأحذية عام 1932, وفي العام التالي تأسَّسَ معملان آخران (سلمان, 2009, ص. 149؛ العبطان, 1985, ص. 85) (Salman, 2009, p. 149; Al-Abtan, 1985, p. 85).

وفي بداية عقد الثلاثينيات, كان يوجد في بغداد وحدها (6) معامل ميكانيكية للأحذية, أكبرها معمل قمبر آغا ومعمل عبد الحميد كاهجي, فضلاً عن معامل الموصل والبصرة, ومهنة صانعي الأحذية عددهم كبير, لكن الإحصائيات الدقيقة لم تتوفر عنهم, وأشارت بعض المصادر إلى أنَّ الإنتاج السنوي للصناعات اليدوية الصَّغيرة للأحذية كان لغاية عام 1953, يُغطي أكثر من (90%) من أنتاج الأحذية في العراق, وقد زادت المعامل الآليّة لصناعة الأحذية في بغداد, أذ وصلت إلى اثنا عشر معملاً في مُدّة الحرب العالمية الثانية, قُدِّرت أرباحها بنحو (اثنان وعشرين ألف دينار) وبَلَغَ عدد العُمّال فيها (308 عاملاً) ينتجون ما لا يقل عن (94,244 زوجاً) من الأحذية في السنة (الدرة, 1968, ص. ص. 179 ـ 180؛ كجة جي, 2002 ب., ص. 59) (Al-Durra, 1968, p.p. 179 - 180; Keja ji, 2002 b., p. 59) .

وفي هذا الصَّدد؛ حصل معملا أحذية قمبر آغا, والكاهجي, على مُساعداتٍ ماليّة من الحُكومة قدرُها (1,000) دينار, وطالبا بإعادة النظر في المبلغ لارتفاع تكاليف التأسيس التي بلغت (5,000) دينار, وانطلاقاً من سياسة الحكومة في تشجيعها للمشاريع الصناعيّة, فقد نظر مجلس الوزراء في طلب أصحاب المعمل وقرَّرَ منحهم سِلفة قدرُها (1,800) ديناراً, تماشياً مع سياسة الدولة الصناعيّة (حنا, 1989, ص. ص. 115 ـ 116) (Hanna, 1989, p.p. 115 - 116).

جدول (5) معامل صنع الأحذية في بغداد.

ت	اسم المعمل
1	قنبر أغا
2	عبد الحميد كاهجي
3	أحذية باتا
4	أحذية دجلة
5	الأحذية الوطنية
6	أحذية زبلوق
7	أحذية الجمال
8	أحذية الرشد
9	أحذية براونت
10	أحذية الأهرام
11	أحذية سعيد
12	أحذية البياع

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (حنا, 1989, ص. 283؛ اللجنة التنفيذية في المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية, د.ت., ص. 199) (Hanna, 1989, p. 283; Executive Committee of the General Organization for Chemical Industries, n.d., p. 199).

وعلى نحوٍ عام؛ واجهت صناعة الأحذية بعض المشاكل الرئيسَّة التي اِنحسرت في: (لانكلي, 1993, ص. 331) (Langley, 1993, p. 331).

- بالحصول على كمية كافي من الجلود الجديدة المنتجة محلياً .
- مشكلة الحصول على عدد كافٍ من العمال الماهرين .

المِحْوَر الرابع: شركة باتا لصناعة الأحذية:

اِستقطبت صناعة الأحذية في العراق رؤوس الأموال الأجنبية في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالية الثانية, ومن البداية لم تكن صناعة الأحذية مقيدة بالدرجة نفسها التي قيدت بها صناعة الدِّباغة في بغداد, لذا فقد قررت شركة باتا (الجيكوسلوفاكية) الإفادة من السوق العراقية, وعندما دخلت شركة باتا السوق فعلاً, جوبِهت بمقاومة شديدة في بادِئ الأمر, ولا سِيَّما من صُنّاع الأحذية من العراقيين, كون أنَّ أحذية باتا المستوردة والتي كانت قد صُنِعت بالمكائن, لم يكن مستوى أسعارها أكثر من ثلث أسعار الأحذية المصنوعة محلّياً, ولكن شركة باتا عالجت الموقف بالتجائها إلى استيراد أجزاء الأحذية من الخارج وتركيبها في العراق, فضلاً عن ذلك؛ اتَّخذت إجراءات أُخرى كان أبعدُها أثراً هو تعيينها وكلاء محلّيّين لبيع الأحذية بالمُفرد, وهؤلاء الوكلاء خوِّلو حق تسلُّم الأحذية من المعمل وعلى أساس الثِّقة, على أنْ يجري الحساب على التصريف (لانكلي, 1993, ص. 331) (Langley, 1993, p. 331).

وفي ضوء معرفة حاجة السوق العراقية من الأحذية المصنوعة خارج البلاد, أنشأت شركة باتا معملاً صغيراً في بغداد افتتحته في تشرين الثاني من العام 1937 (لانكلي, ص. 331) (Langley, p. 331), إذ لم يتجاوز عدد المشتغلين فيه (30) شخصاً, واستثمرت الشركة فيه رأسمال يتراوح بين (10,000 ـ 15,000) دينار, كما استخدمت في الغالب العُمّال العراقيين من اليهود لتركيب الأجزاء المُستوردة, واستمرَّ وضع المعمل على هذا الحال حتّى عام 1941, وكان إنتاج المعمل قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية لا يتجاوز (50) زوجاً من الأحذية يومياً, مع ذلك؛ عُدَّ المعمل أكبر مُجهِّز للأحذية في العراق, ثم اِزداد مُعدّل الإنتاج حتى بلغ (300 ـ 350) ألف زوج عام 1953 (لانكلي, ص. 331) (Langley, p. 331).

وعلى الرغم من اِستيراد بعض صُنّاع الأحذية من العراقيين المُعِدّات اللّازِمة لاستعمالها في صُنع الأحذية في محلّاتهم القديمة, أطلق بعضهم على محلاتهم كلمة (معامل), فقد بقيت شركة باتا سيّدة السوق دون منازع حيث توسع انتاجها إلى (1,000,000) زوج من الأحذية الجلديّة والمطّاطية في عام 1957, ويعد إنتاج الأحذية المطاطية حديث جداً, يرجع إنتاجها الى عام 1954, نظراً للطلبات المُتزايد عليها, فقد زادَ نِسبة المستورد من الأحذية المطاطية بنسبة (400 %) في الأعوام الأربعة, ففي عام 1950 كان مجموع ما استورد

منه (65,000) زوج, ارتفع إلى (195,000) زوجاً عام 1954, وفي أواخر عام 1957, بدأت شركة باتا بإنتاج أنواع من الأحذية المطاطية الشتويّة (لانكلي, ص. ص. 102, 330) (Langley, p.p. 102, 330).

جدول (6) حجم الإنتاج السنوي للأحذية للسنوات (1957 ـ 1960).

اسم الشركة (المعمل)	نوع الاحذية	1957ـ 58 ألف زوج	1958ـ 59 ألف زوج	1959ـ 60 ألف زوج	الزيادة
باتا	جلد	415	435	485	50
	مطاط	476	644	ـ	ـ
دجلة	جلد	130	143	150	7
	مطاط	172	336	ـ	ـ
زبلوق	جلد	36	40	40	4
	مطاط	ـ	ـ	ـ	ـ
الكاهجي	جلد	22	33	54	21
	مطاط	ـ	ـ	ـ	ـ

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (الدرة, 1968, ص. 184) (Al-Durra, 1968, p. 184).

جدول (7)إنتاج معامل الأحذية للسنوات (1957 ـ 1961).

صنف المعامل	أنتاج 1957	أنتاج 1958			أنتاج 1959		
		الإنتاج	الزيادة	النسبة%	الإنتاج	الزيادة	النسبة%
المعامل الكبيرة	1548	1794	246	16	1984	190	10,6
باتا, دجلة, قنبر آغا, زبلوق, الفرات, الأهرام, الكاهجي, السلام.							
المعامل المتوسطة	140	210	70	50	195	15	7
ساسكو, الشرق, هندي, النهرين, البياع, فينوس, سعيد البودخي, الجمال, الوطنية, الخضري, براونت.							
المعامل الصغيرة (حوانيت).	563	668	105	18,7	726	58	8
المجموع	2251	2672	421	19	295	233	9
صنف المعامل	أنتاج 1960				انتاج 1961		
	الإنتاج	الزيادة	النسبة%		الإنتاج	الزيادة	النسبة%
المعامل الكبيرة	2544	560	22,2		3120	576	22,6
المعامل المتوسطة	186	9	4,6		265	79	42,5
المعامل الصغيرة	726	ـ	ـ		726	/	ـ
المجموع	3456	551	19		4111	655	19

الجدول من إعداد الباحِث, اِعتماداً على: (الدرة, 1968, ص. 189؛ مجلة الصناعي, 1962, ص. 35) (Industrial Journal 1962, p. 35 ;Al-Durra, 1968, p. 189).

وأشارت بعض المصادر؛ إلى إنَّ صناعة الأحذية تدخل ضِمن مجموعة غير صغيرة من الصِّناعات العراقية التي يصعب لغاية الوقت الحاضر تقديم صورة واضحة عن مراحل تطورها؛ وذلك بسبب النقص الحاصل في المعلومات والمُعطيات الاحصائية حول (رؤوس أموال هذه المشاريع وإنتاجها السنوي وسِعتها الإنتاجية) (الدرة, 1968, ص. ص. 182 ـ 183) (Al-Durra, 1968, p. 182-183) ومِمّا زاد في تعقيد ذلك وجود عدد كبير من المؤسَّسات البيتية اليدوية لصناعة الأحذية, إلى جانب المشاريع الآلية القليلة. فيما أشارت مصادر إلى أنَّ عدد غير قليل من المُحلات القديمة أو البيوتات لصناعة الأحذية, قد أطلقت على أنفسها اسم (معامل)، وهي بعيدة كُلَّ البُعد عن الوصف أو الانتساب. (لانكلي, 1993, ص. 102) (Langley, p. 102)

ولعلَّ فُقدان الرقابة الاقتصادية على هذهِ المشاريع ولا سِيَّما الصغيرة, وعدم الدراية الكافية حول تواجد مكانها من جهة, ونسبة انتاجها من جِهةٍ أُخرى, أسهم في فُقدان المعلومات التي من شأنها توثيق تِلكَ المشاريع.

الخاتِمة والإستنتاجات:

تُعَدُّ صِناعة الجلود في العراق, من أهم الصِّناعات التي ظهرت في تاريخ العراق القديم والحديث والمُعاصر, إذ كانَ غْلب عليها طابع العمل اليدوي الشاق, واِعتماد الطُّرق البُدائيّة, وبمرور الزمن الذي شهد تطورات صناعية عدة, دُعِمت صناعة الجلود بالآلة الميكانيكية, ولا سِيَّما بعد دخولها إلى العراق بعد مُنتصف القرن التاسع عشر, وبجهود فردية من بعض ولاة بغداد كالواليين نامق باشا ومدحت باشا.

ومن جانبها بادرت الإدارة العُثمانيّة في بغداد بدعم بعض الصِّناعات لتكون داعِمة لها ومُلبيّة لحاجاتها, فأنْشأت معملاً للسراجةِ في منطقة العباخانة في بغداد, لسدِ بعض مُتطلَّبات الجيش العُثماني من المُنتجات الجلديّة الضرورية. وبعد ذلك نجح بعض التجّار العراقيين من أمثال: إسماعيل محمود شنشل، علي صائب الخضري, يوسف مسيح, عبد الهادي الجلبي, من استيراد الآلات والمكائِن وإنشاء معامل لدباغة الجلود, فضلاً عن تسهيلات الحُكومات العراقيّة في جلب المكائِن التي أسهمت في دَعْم الاِقتصاد الوطني.

وفي ضوء الدِّراسة؛ توصَّل البحث إلى بعض النتائج, ولا سِيَّما:

1. اِحتلَّت صناعة الجلود في بغداد مركزاً مُهماً في الصِّناعة التحويلية في العراق, ما عكس الأهمِّيَّة الفاعلة للاقتصاد العراقي آنذاك.
2. أن غالبية من أنشأ المعامل والمصانع من التجّار والمستثمرين إبان مرحلة نهوض الصِّناعة الوطنية, لم يُراعوا الجودة أو الاِهتمام بتِلكَ المعامل, إذ كان الربح غايتهم الأساسية.

3. لم تكن الحكومات المُتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري يعنون في مسألة التخطيط والتنظيم بشأن تأسيس معامل الجلود, إذ كانت أغلبها عشوائية وغير مُنظَّمة, فضلاً عن عدم وضع سجل أو جرد خاص بعدد معامل الجلود. وعليه لم تُدرج عدد من صناعات الجلود في قائمة المصانع المُعتمدة, في الوقت الذي زعم البعض بأنَّ مُنتجاتهم صادرة من معامل أو شركات, على أن الحقيقة لا تتعدى كونها (دُكّاناً).
4. لم يواكب الكثير من أصحاب المعامل أو مصانع الجلود مسْألة الحداثة, إذ لم يُلاحظ قيام صاحب معمل بإيفاد مجموعة من العُمّال إلى خارج القُطر للتعلُّم واكتساب الخبرة الأجنبية, ولذلك ظلَّت حاجة تِلكَ المصانع, بل وافتقرت إلى الخبرات الفنّية والعُمّال المهرة.

المصادِر:

- حسن, محمد سلمان. (1965). التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجيّة والتطوّر الاقتِصادي 1864 ـ 1958. (ج1). المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- حنا, جوني يوسف. (1989). تأريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929 ـ 1958 [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.
- الدرة, صباح. (1968). التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص). مطبعة النجوم.
- سلمان, سهيل صبحي. (2009). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 ـ 1958. شركة الخنساء للطباعة المحدودة.
- الشلال, عمر إبراهيم. (2009). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869 ـ 1914) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بغداد.
- العبطان, غسان محمد سعيد. (1985). النظام الاقتصادي (الصناعة). في حضارة العراق, قسم العراق المعاصر, (الجزء الثاني عشر). دار جبيل/ دار الحرية للطباعة.
- الفهد, عبد الرزاق مطلك. (2010). العراق دراسة في التطورات الاقتصادية (1921 ـ 1958). د.ن. .
- الكتاب السنوي لأتحاد الصِّناعات 1958 ـ 1959. (د.ت.). د.ن. .
- كجة جي, صباح أسطيفان. (2002 أ.). الصناعة في تاريخ وادي الرافدين, د.ن. .
- كجة جي, صباح أسطيفان. (2002 ب.). التخطيط الصناعي في العراق أساليبه, تطبيقاته, وأجهزته, الجزء الأول للفترة 1921 ـ 1980. بيت الحكمة.
- لانكلي, كاثلين. (1993). تصنيع العراق. (محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني). مكتبة المتنبي/ دار التضامن/ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
- اللجنة التنفيذية في المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية. (د.ت.). الشركة العامة لصناعة الجلود بين الامس واليوم. وزارة الصناعة. المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية.

- لوريمر, ج.ج. . (د.ت.). دليل الخليج, القسم الجغرافي. (مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر). (الجزء الثالث). مطابع علي بن علي.
- مجلة الصناعي. (1962). السنة 3 (3).
- ياسين, ياسين طه. (2010). أثر الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 1929 ـ 1932 على الحياة الاجتماعية في العراق. مجلة آداب البصرة, جامعة البصرة, (53).

References

- Al-Abtan, Ghassan Muhammad Saeed. (1985). Economic system (industry). On the Civilization of Iraq, Contemporary Iraq Section, (Part Twelfth). Dar Jbeil / Dar Al-Hurriya for printing.
- Al-Fahd, Abdul Razzaq Mutlaq. (2010). Iraq: A Study of Economic Developments (1921 - 1958). n.p. .
- Durra, morning. (1968). Industrial development in Iraq (the private sector). Star Press.
- Hanna, Johnny Youssef. (1989). The history of the national industry and its relationship to political development in Iraq 1929 - 1958 [unpublished master's thesis]. Baghdad University.
- Hassan, Mohammed Salman. (1965). Economic development in Iraq, foreign trade and economic development, 1864 - 1958. (C1). Modern Library for Printing and Publishing.
- Industrial Magazine. (1962). Year 3 (3).
- Kejji Ji, Sabah Astifan. (2002a.). Industry in the history of Mesopotamia, n.p. .
- Kejji Ji, Sabah Astifan. (2002b.). Industrial Planning in Iraq: Its Methods, Applications, and Equipment, Part One for the period 1921-1980. House of Wisdom.
- Lankley, Kathleen. (1993). Iraq manufacturing. (Mohammed Hamid Al-Taie and Khattab Sakkar Al-Ani). Al-Mutanabbi Library / Al-Tadamun House / Franklin Corporation for Printing and Publishing.
- Lorimer, J.J. . (D.T.). Gulf Guide, Geographical Section. (Office of His Highness the Emir of the State of Qatar). (the third part). Ali Bin Ali Press.
- Salman, Sohail Sobhi. (2009). Economic and Social Developments in Iraq 1945 - 1958. Al-Khansa Printing Company Ltd.
- The Executive Committee of the General Organization for Chemical Industries. (D.T.). The General Company for the Leather Industry between yesterday and today. The Ministry of Industry. General Corporation for Chemical Industries.

The History of the Leather Industry in Baghdad Until 1964

Dr. Mohammed Lutf Allah Essa
College of Education Ibn Rushd- University of Baghdad – Iraq
mohamadlatif1133@gmail.com

Received: 12/9/2021 **Accepted: 17/10/2021** **Published: 15/12/2022**
Doi:

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

Abstract:

This research is about leather industry in Iraq in general and Baghdad in particular. Leather industry is one of the most important industries in its modern history, which had its modern beginnings based on mechanical machines after the middle of the nineteenth century, with the individual efforts of some governors in Baghdad, such as Wali Namiq Pasha and Midhat Pasha. Leather industry was set with the aim of promoting the local industry, as this industry has gone through important developments especially after the establishment of the national government, and the policy of successive governments that encouraged industries with the aim of promoting the national economy. The study concluded that the leather industry in Baghdad occupied an important position in the manufacturing industry in Iraq, which reflected the active importance of the Iraqi economy at that time. And that the majority of those who established factories and factories among the merchants and investors during the stage of the rise of the national industry, did not take into account the quality or interest in those factories, as profit was their primary goal. Finally, the successive governments in the royal and republican eras were not concerned with the issue of planning and organizing regarding the establishment of leather factories, as most of them were random and unregulated, in addition to not setting a record or inventory of the number of leather factories. Accordingly, a number of leather industries were not included in the list of approved factories, while some claimed that their products were issued by factories or companies, although the truth is no more than a (shop).

Keywords: Industry - leather - Baghdad